دولة فلسطين: المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل

مكتب مفوضية الأمم المتحدة في فلسطين
من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 |

آذار/مارس 2024

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

موجز التقرير

- يقدم تحديثا للمعلومات حول توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.
- يشير إلى الزيادة الهائلة في حدة وخطورة عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، مما يسرع من تهجيرهم من أراضيهم.
- يتضمن تفاصيل حول حالات العنف التي رصدتها مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك روايات من نساء فلسطينيات من تجمع الوادية الرعوي، والتي تصف العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يهدف إلى إهانتهن وترهيبهن وإجبارهن على ترك أراضيهن.
- يقدم معلومات محدثة حول هدم منازل الفلسطينيين، وبناء الطرق الالتفافية لربط المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية، والبناء المستمر للجدار – والذي يقع 85 بالمائة منه داخل الضفة الغربية.

الاستنتاجات الرئيسية

1. أدى **التسارع الشديد**، لا سيما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، **لاتجاهات التمييز والقمع والعنف الطويلة الأمد ضد الفلسطينيين** التي ترافق الاحتلال الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني إلى دفع الضفة الغربية إلى حافة الكارثة.
2. إن **إنشاء المستوطنات ومواصلة توسيعها** في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل هو بمثابة **نقل إسرائيل لسكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها**، وهو أمر محظور تماما بموجب القانون الدولي الإنساني. **ترقى عمليات النقل هذه إلى جريمة حرب قد تترتب عليها المسؤولية الجنائية الفردية للمتورطين.**
2. ينطوي التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين، بما في ذلك **حقوقهم في تقرير المصير والمساواة وعدم التمييز.**
3. هذه الانتهاكات، التي ازدادت خطورة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تخلق بيئة **قسرية تهجر الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم ويمكن أن تصل إلى حد الترحيل القسري.**
4. أن نقل صلاحيات إدارية واسعة تتعلق بالمستوطنات وإدارة الأراضي من السلطات العسكرية إلى مسؤولين مدنيين إسرائيليين، منتخبين ومسؤولين أمام سكان إسرائيل، يمكن أن **يسهل ضم الضفة الغربية.**
5. **لقد فشل المجتمع الدولي، فرديا وجماعيا، في اتخاذ تدابير كافية ومجدية وفعالة** لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها الدولية.
6. لمعالجة الأزمة الراهنة والسياق الأوسع للاحتلال، من الأهمية بمكان أن تجد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها المسؤولة الرئيسية إسرائيل، **حلا سياسيا قابلا للتطبيق يعالج في نهاية المطاف الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني**

التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وما يرتبط به من انتهاكات حقوق الإنسان بالأرقام

توسيع المستوطنات

700,000
العدد التقريبي للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية في سبتمبر 2023

بما في ذلك حوالي 465,000 مستوطن في الضفة الغربية، يتركزون في المنطقة (ج)، ويقيمون في حوالي 300 مستوطنة وبؤرة استيطانية، **وحوالي 230,000 مستوطن في القدس الشرقية**، بالإضافة إلى 3,000 مستوطن يقيمون داخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، بالإضافة إلى 3,000 يقيمون داخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية (وفقا لمنظمة السلام الآن الإسرائيلية غير الحكومية).

24,300
العدد التقريبي للوحدات السكنية المطورة أو المعتمدة داخل المستوطنات الإسرائيلية القائمة

تشمل 9,670 وحدة سكنية في القدس الشرقية. توسع حجم المستوطنات الإسرائيلية القائمة بشكل ملحوظ، بأعلى معدل منذ **بدء الرصد في عام 2017.**

البؤر الاستيطانية

- ووفقا لبيانات حركة السلام الآن، **ارتفع عدد البؤر الاستيطانية الإسرائيلية إلى 162 بؤرة.** يمكن أن تتمحور البؤر الاستيطانية حول مقطورة سكنية واحدة، تتوسع تدريجيا لتضم المنطقة الأكبر المحيطة بها.
- بشكل غير مسبوق، **قامت الحكومة الإسرائيلية "بشرعنة" تسع بؤر استيطانية** تشمل 335 وحدة سكنية موزعة على 1,100 دونم من الأراضي.
- في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، **قتل أربعة من الفلسطينيين الثمانية الذين قتلوا على أيدي المستوطنين الإسرائيليين بالقرب من البؤر الاستيطانية المنشأة حديثا.**

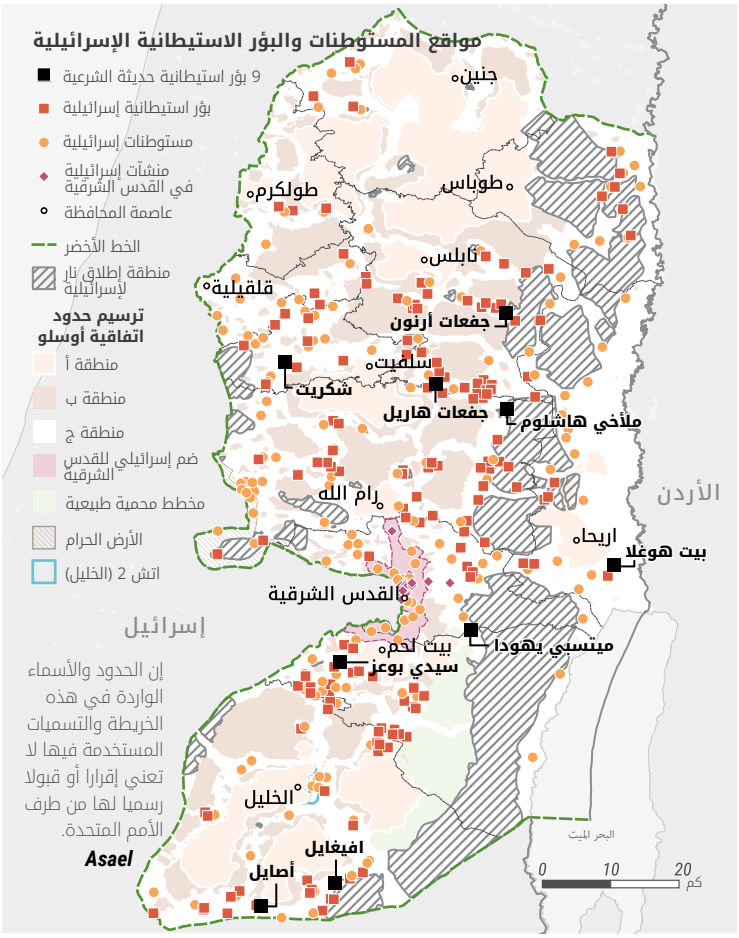

تاريخ الإنشاء: 28 شباط/فبراير 2024 المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السلام الآن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. التواصل مع: ohchr-imsupport@un.org

عنف المستوطنين

1,038

إجمالي حوادث عنف المستوطنين من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر

203

ما يقرب من خمس الحوادث وقعت خلال الفترة من 7 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر

في الأشهر التسعة الأولى من العام 2023، وقع ما معدله ثلاث حوادث عنف من جانب المستوطنين كل يوم، بلغ مجموعها 835 حادثة، وهي أعلى نسبة مسجلة. وشمل ذلك موجات مكثفة من هجمات المستوطنين، كما حدث في حوارة وترمسعيا. هذا مقارنة بمتوسط حادثين في اليوم في عام 2022، بإجمالي 856 حادثا، وحادث واحد يوميا في عام 2021، بإجمالي 540 حادثا، وهو أعلى مستوى مسجل منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل البيانات في عام 2006.

بين 7 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 203 هجمات شنها المستوطنون ضد الفلسطينيين، مما رفع المعدل اليومي إلى ثمانية. خلال هذه الفترة، رصدت المفوضية مقتل **8** فلسطينيين (جميعهم من الذكور)، من بينهم صبي واحد، وجميعهم باستخدام المستوطنين للأسلحة النارية. **كما وقعت 142 حادثة إلحاق أضرار بالممتلكات الفلسطينية.** ومن بين هجمات المستوطنين البالغ عددها 203 هجمات، انطوى أكثر من ثلثها على تهديدات بالأسلحة النارية، بما في ذلك إطلاق النار.

شمل ما يقرب من نصف جميع الحوادث التي وقعت بين يومي 7 و31 تشرين الأول/أكتوبر مرافقة القوات الإسرائيلية للمستوطنين الإسرائيليين أو دعمها الفعلي أثناء تنفيذ الهجمات.

لا تزال التجمعات الرعوية الفلسطينية في الضفة الغربية معرضة بشكل خاص للتهجير القسري. **هجر ما مجموعه 1,105 أشخاص من 28 تجمعا رعويا فلسطينيا – أي حوالي 12٪ من سكان التجمع الرعوي – من مساكنهم بين كانون الثاني/يناير 2022 وبداية أيلول/سبتمبر 2023،** بسبب عنف المستوطنين ومنع المستوطنين من الوصول إلى أراضي الرعي كسبب رئيسي.

تصاعد هذا الاتجاه بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير. **في الفترة ما بين 7 تشرين الأول/أكتوبر و31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، في 15 تجمعا رعويا في مختلف أنحاء الضفة الغربية، هجر ما لا يقل عن 136 أسرة يبلغ مجموعه أفرادها 878 شخصا، من بينهم 435 طفلا، بسبب عنف المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول.**

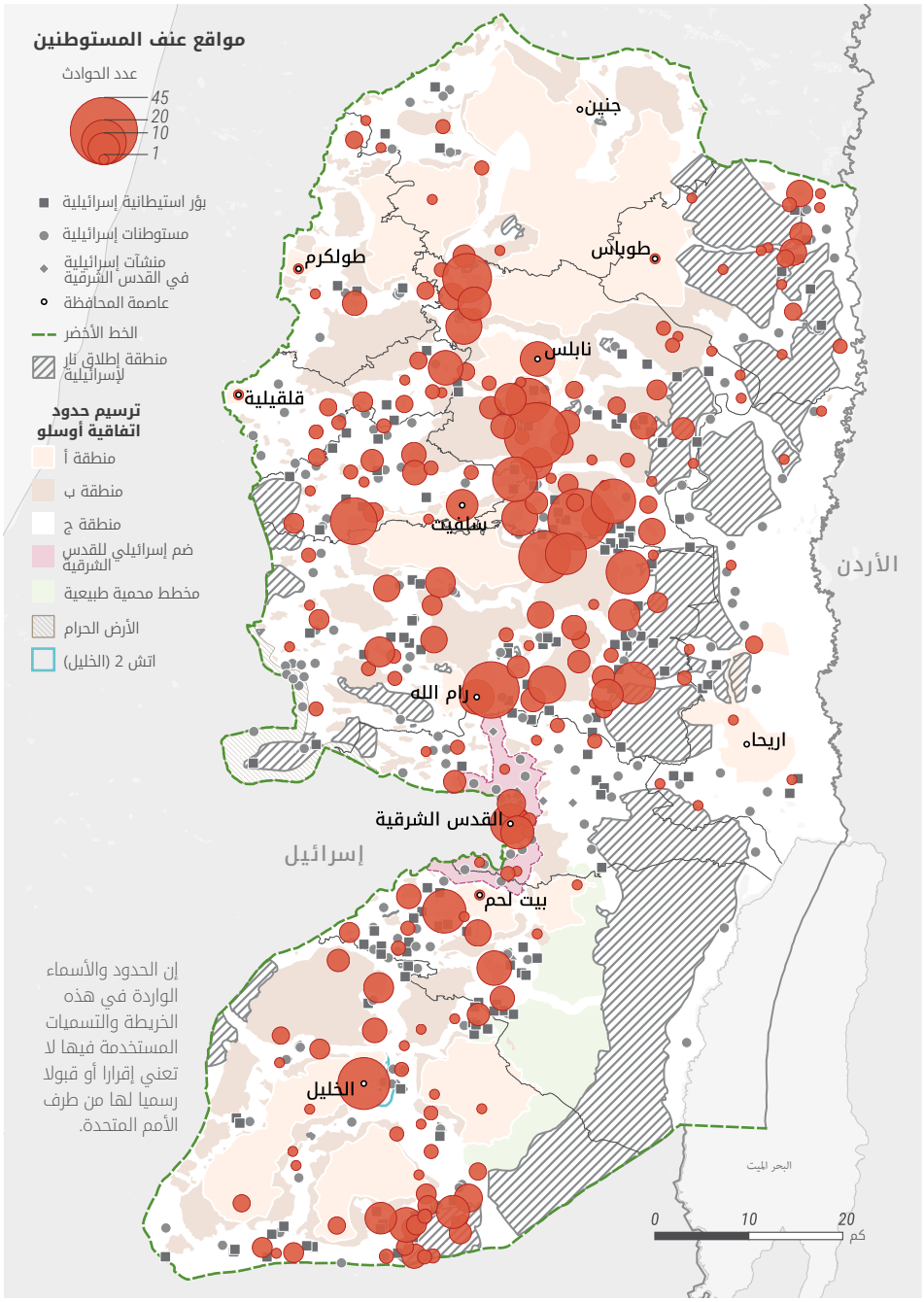

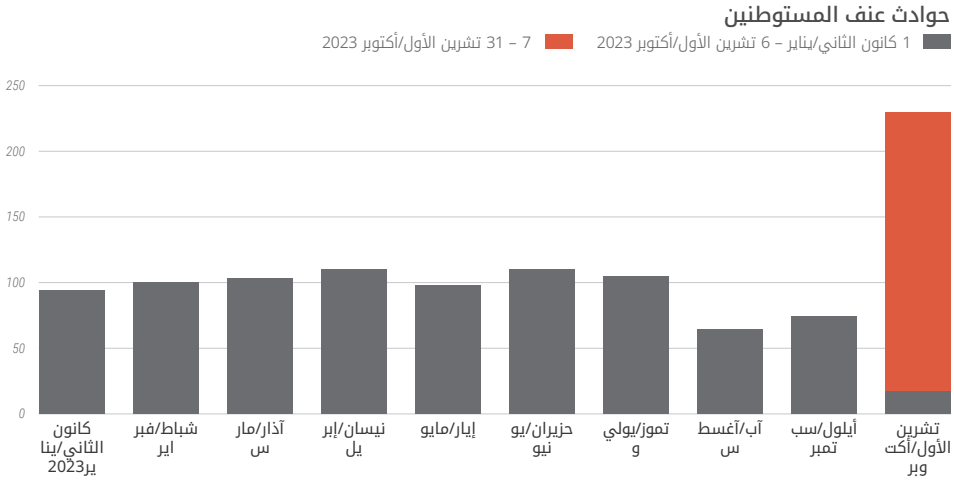

المساءلة عن عنف المستوطنين

- خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، نظرت المنظمة غير الحكومية "ييش دين" في **190 حادثة عنف من قبل المستوطنين:**

66
عدد الحوادث (35٪) التي فتحت فيها تحقيقات بعد أن تقدم فلسطينيون بشكوى

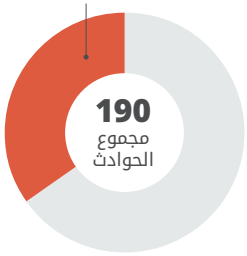

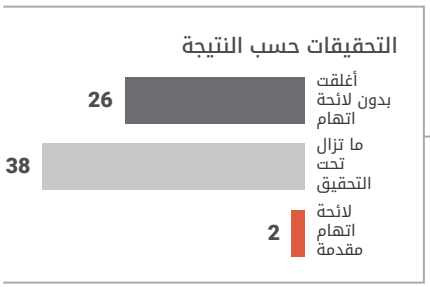

- أغلق 26 من هذه التحقيقات دون تقديم لائحة اتهام، ولا تزال 38 حادثة قيد التحقيق. **لم يؤد سوى تحقيقين إلى تقديم لوائح اتهام - 3٪ من جميع التحقيقات - مع استمرار كلتا القضيتين.**

- من بين الحوادث ال 123 التي قرر فيها الضحايا الفلسطينيون لهجمات المستوطنين عدم تقديم شكوى، **أفاد 86 منهم لمنظمة "ييش دين" بأن السبب الرئيسي لعدم قيامهم بذلك هو عدم ثقتهم في السلطات الإسرائيلية للقبض على الجاني. وأفاد 13 منهم بأن الخوف من انتقام** السلطات الإسرائيلية أو المستوطنين الإسرائيليين هو السبب الرئيسي لذلك.

إن الهيئات الشرطية والقضائية التي يديرها الجيش الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ أكثر من 56 عاما قد **رسخت بشكل مطرد أنماطا منهجية لانتهاك الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق الفلسطينيين في المحاكمة العادلة.**

عمليات الإخلاء القسري والهدم وعدم إصدار تراخيص البناء

- **هدمت إسرائيل مبان يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية بواحد من أسرع المعدلات المسجلة:**

917
مبنى يملكه فلسطينيون، بما فيها **210** مبان في القدس الشرقية، تم هدمه.

- أدى ذلك إلى تهجير **1,015 فلسطينيا**. وشملت المباني المهدومة **285** مبنى سكنيا، و**117** مبنى موله المانحون، و**57** مرفقا للمياه والصرف الصحي والنظافة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية).

- من بين **210 عملية هدم في القدس الشرقية، كان هنالك 89 عملية هدم ذاتي على يد أصحاب العقارات، مما ألحق الضرر ب 107 مبنى، بما في ذلك 84 مبنى سكنيا، لتجنب دفع غرامات ورسوم** للسلطات الإسرائيلية، مما يجسد البيئة القسرية التي يعيش فيها الفلسطينيون.

- معظم عمليات الهدم الذاتي هذه – **27٪ – وقعت في منطقة جبل المكبر** في القدس الشرقية.

مناطق إطلاق نار عسكرية

- صنفت إسرائيل ما يقرب من **30٪ من المنطقة (ج)**، وخاصة في غور الأردن، والتي تشكل ما مجموعه **18٪** من الضفة الغربية حيث يعيش حاليا حوالي **6,200** فلسطيني، **على أنها "مناطق إطلاق نار" عسكرية مغلقة.**

- في هذه المناطق **تحظر إسرائيل البناء الفلسطيني، بما في ذلك المنازل والبنى التحتية، وتهدم وتصادر** بانتظام الممتلكات التي يملكها الفلسطينيون.

التوصيات

إلى السلطات الإسرائيلية

(أ) الوقف الفوري والكامل لإقامة وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وجميع الأنشطة الأخرى ذات الصلة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارا مجلس الأمن 497 (1981) و 2334 (2016).

(ب) إلغاء جميع السياسات والممارسات التي تسهم في خلق بيئة قسرية وتزيد من خطر الترحيل القسري للفلسطينيين.

(ج) وقف وإلغاء نقل السلطات من الإدارة العسكرية إلى الحكومة المدنية الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، وضمان اتساق جميع المعايير المتخذة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال اتساقا تاما مع القانون الدولي.

(د) الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية جميع الفلسطينيين ومساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم من العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون، وضمان التحقيق الفوري والفعال والنزيه والشفاف في جميع الادعاءات المتعلقة بعنف المستوطنين، ومقاضاة الجناة وفقا للإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة؛ وإذا ثبتت إدانتهم، أن يتم معاقبتهم بعقوبات تتناسب مع خطورة الجرائم.

(ه) ضمان التحقيق مع جميع أفراد قوات الأمن الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية الذين يدعى أنهم دعموا أعمال عنف المستوطنين أو يسروها أو شاركوا فيها ومحاسبتهم وفقا للمعايير الدولية.

(و) ضمان حق ضحايا التجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في الحصول على الإجراء القانوني اللازم والتعويضات.

(ز) إصلاح سياسات التخطيط والقوانين والممارسات التي تمكن من إصدار أوامر تمييزية ضد الفلسطينيين بالإخلاء والهدم، والتي تخلق بيئة قسرية تجبر الفلسطينيين على هدم ممتلكاتهم بأنفسهم.

(ح) إلغاء القوانين التي تميز ضد إقامة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

(ط) ضمان أن تتمكن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من القيام بأنشطتها بحرية دون مضايقة، بما في ذلك بالنسبة للجماعات التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تسببها المستوطنات الإسرائيلية وتبلغ عنها؛

(ي) اتخاذ خطوات فورية لتفكيك الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، تمشيا مع الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية، كخطوة نحو ضمان وصول الفلسطينيين الكامل إلى أراضيهم وسبل عيشهم وتمتعهم بحقهم في تقرير المصير.

(ك) وقف وعكس إنشاء نظام العدل المزدوج الذي له آثار تمييزية ضد الفلسطينيين، فضلا عن القوانين والسياسات الأخرى التي تؤدي إلى أنماط من التمييز المنهجي ضد الفلسطينيين.

(ل) إنهاء الاحتلال العسكري المستمر منذ 56 عاما للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، كجزء من عملية أوسع نطاقا ترمي إلى تحقيق المساواة والعدالة والديمقراطية وعدم التمييز وإعمال جميع حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين.

تاريخ الإنشاء: 28 شباط/فبراير 2024 **المصدر:** مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السلام الآن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. **التواصل مع:** ohchr-imsupport@un.org